

محاضرات في
ملف السرد الإلكتروني ومسارات التفاوض
رؤى استراتيجية

٦ و٧ يوليو ٢٠٢٠

شارك فيها

اللواء محمد إبراهيم

اللواء طيار دكتور هشام الحلبي

تحرير

الباحثة شيرين جابر



محاضرات في

ملف السرد الإلكتروني ومسارات التفاوض:
رؤى استراتيجية

٦ و٧ يوليو ٢٠٢٠



مركز الدراسات الاستراتيجية
مكتبة الإسكندرية

رئيس مجلس الإدارة
والمشرف العام
مصطفى الفقي

رئيس التحرير
مي مجيب

مدير التحرير
محمود عزت

التحرير
شيرين جابر

المراجعة اللغوية
فاطمة نبيه

التصميم الجرافيكي
الحسن عصام

الآراء الواردة في هذا الكتيب تُعبّر عن آراء كاتبها فقط، ولا تُعبّر بالضرورة عن رأي مكتبة الإسكندرية.

محاضرات في

ملف السرد الإلكتروني ومسارات التفاوض: رؤى استراتيجية

٦ و٧ يوليو ٢٠٢٠

شارك فيها

اللواء محمد إبراهيم

اللواء طيار دكتور هشام الحلبي

تحرير

الباحثة شيرين جابر

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة- أثناء - النشر (فان)

محاضرات في ملف السد الإثيوبي ومسارات التفاوض : رؤى استراتيجية ٦-٧ يوليو ٢٠٢٠ / شارك فيها هشام الحلبي، محمد إبراهيم؛ تحرير شيرين جابر. -- الإسكندرية، مصر: مكتبة الإسكندرية، مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٠ .

١ مصدر على الخط المباشر (صفحة).

يشتمل على إرجاعات بليوجرافية.

تدمك 9-582-452-977-978

١. سد النهضة. ٢. مصر -- علاقات خارجية -- حوض النيل. ٣. حوض النيل -- علاقات خارجية -- مصر. ٤. حوض النيل -- الاتفاقيات السياسية. أ. الحلبي، هشام. ب. إبراهيم، محمد (اللواء) ج. جابر، شيرين. د. مكتبة الإسكندرية. مركز الدراسات الاستراتيجية. هـ. العنوان.

2020548503494

ديوي - 346.0469162

ISBN 978-977-452-582-9

رقم الإيداع: 2020/17059

© مكتبة الإسكندرية، ٢٠٢٠.

الاستغلال التجاري

يحظر إنتاج نسخ متعددة من المواد الواردة في هذا الكتيّب، كله أو جزء منه، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية. وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذا الكتيّب، يُرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص. ب. ١٣٨، الشاطبي ٢١٥٢٦، الإسكندرية، مصر.

البريد الإلكتروني: secretariat@bibalex.org

الفهرس

٧	المقدمة
٩	محاضرة «طبيعة التفاوض في أزمة السد الإثيوبي ومساراته المستقبلية» اللواء طيار دكتور هشام الحلبي
٩	أولاً: مفهوم التفاوض الدولي
١٠	ثانياً: استراتيجيات التفاوض وأساليب تنفيذها
١٢	ثالثاً: أسلوب حساب القوة التفاوضية
١٢	رابعاً: تأثير التحالفات في القوة التفاوضية
١٣	خامساً: ملف السد الإثيوبي ومسارات التفاوض
١٤	سادساً: الخبرات المصرية السابقة في التفاوض
١٥	سابعاً: أسئلة المتابعين
١٧	محاضرة «الموقف المصري خلال المفاوضات» اللواء محمد إبراهيم
١٧	أولاً: المبادئ التي تحكم موقف مصر في التعامل مع قضية سد النهضة
١٩	ثانياً: المشهد التفاوضي لأزمة سد النهضة
٢٠	ثالثاً: مراحل التفاوض في قضية سد النهضة
٢٥	رابعاً: السيناريوهات المستقبلية لقضية سد النهضة في الفترة المقبلة
٢٦	خامساً: أسئلة المتابعين

المقدمة

تتعامل مصر في الوقت الحالي مع قضايا عديدة ومهمة، بحكمة وإيجابية وصلابة؛ خاصة أن منها ما يؤثر تأثيراً مباشراً في أمنها القومي. ومن أبرز هذه القضايا ملف سد النهضة الإثيوبي، الذي يمثل أولوية في اهتمامات القيادة السياسية المصرية. وما زالت مصر متمسك بالحل السياسي المنصف العادل الذي يحقق مصالح كل من إثيوبيا والسودان ومصر. وينبع هذا التمسك من حرص مصر الدائم على الالتزام بالقانون الدولي، والمحافظة على استقرار المنطقة. ولا تزال الفرصة سانحة أمام الأطراف الثلاثة للتفاهم والتعاون المشترك، والانتقال من مرحلة يشوبها الصراع إلى مرحلة تقنين المنافع والمصالح المشتركة، وتحقيق تنمية اقتصادية تعود بالنفع على الجميع.

ومن ثم، يهتم مركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية بمناقشة تلك القضايا، التي جاء ملف السد الإثيوبي في مقدمتها؛ وهو الذي لا تزال مصر تتحرك فيه من اقتناع أساسي مفاده أن أفضل الطرق لحل الأزمة هو التفاوض بالرغم من الجمود الإثيوبي في المفاوضات. وعليه نُظمت سلسلة من المحاضرات بعنوان: «ملف السد الإثيوبي ومسارات التفاوض: رؤى استراتيجية»، على مدار يومين ٦ و٧ يوليو ٢٠٢٠. منها محاضرة «طبيعة التفاوض في أزمة السد الإثيوبي ومساراته المستقبلية»، التي ألقاها اللواء طيار دكتور هشام الحلبي في اليوم الأول، ومنها محاضرة اللواء محمد إبراهيم، التي ألقاها في اليوم التالي، بعنوان «الموقف المصري خلال المفاوضات».

وفي هذا الصدد جاءت أهمية هذا الكتيب لإلقاء الضوء على الموضوعات التي تم تناولها. ومنها الخبرات المصرية السابقة في التفاوض، وعملية المفاوضات المصرية الإثيوبية السودانية وما أسفرت عنه؛ بالإضافة إلى نظرة تحليلية للمبادئ التي تحكم موقف مصر في التعامل مع قضية سد النهضة، وعرض السيناريوهات المستقبلية لقضية السد في الفترة المقبلة.

شيرين جابر

محاضرة

«طبيعة التفاوض في أزمة السد الإثيوبي ومساراته المستقبلية»^(١)

اللواء طيار دكتور هشام الحلبي^(٢)

٦ يوليو ٢٠٢٠

تتحرك مصر في أزمة السد الإثيوبي من اقتناع أساسي مفاده أن مسار التفاوض يُعد أنسب مسار لحل الأزمة. ولم تتوانَ مصر في تقديم أوجه المرونة الكاملة طوال السنوات الماضية في التفاوض من أجل التوصل إلى حل عادل ومتوازن ومُرضٍ يحقق مصالح الأطراف الثلاثة (مصر والسودان وإثيوبيا). وقد حرصت القيادة المصرية أن تبعث برسالة واضحة إلى إثيوبيا، وكل الدول المطلة على نهر النيل، تنطوي على أن النهر يجب أن يكون مجالاً للتعاون والتنمية وليس مجالاً للخلاف أو الصراع، فضلاً عن إرساء مبدأ إنهاء الصراعات الإفريقية بالطرق السلمية، وجذب الاستثمارات العالمية من أجل تنمية القارة الإفريقية. ومن ثم، جاءت أهمية محاضرة «طبيعة التفاوض في أزمة السد الإثيوبي ومساراته المستقبلية». ويمكن رصد النقاط التي تم تناولها من خلال ستة عناصر رئيسية على النحو التالي:

أولاً: مفهوم التفاوض الدولي

تتعدد التعريفات الخاصة بالتفاوض الدولي ولكنها تنطوي على ثوابت مشتركة، ويمكن تعريفه باعتباره «عملية ديناميكية تهدف إلى السلام والاستقرار في العلاقات الدولية». ويذهب البعض الآخر إلى تعريفه بأنه «عملية تبادل الرأي بين دولتين متنازعتين بقصد تسوية النزاع القائم بينهما». ويُعرف أيضاً أنه «وسيلة تُستخدم من قبل الأطراف المشاركين في العملية التفاوضية بقصد تنظيم وتنمية علاقتهم المتبادلة

(١) تأتي هذه المحاضرة ضمن محاضرات نظمها مركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية، بعنوان: «ملف السد الإثيوبي ومسارات التفاوض: رؤى استراتيجية»، يومي ٦ و٧ يوليو ٢٠٢٠.

(٢) مستشار بأكاديمية ناصر العسكرية العليا، وعضو المجلس المصري للشئون الخارجية.

استناداً إلى ما يجمع بينهم من مصالح مشتركة». كما يمكن تعريفه أنه «عملية تتم بين طرفين أو أكثر، تحاول حسم نزاع ما حول موضوع أو شيء معين». ومن ثم، نجد قواسم مشتركة بين هذه التعريفات، وهي:

- أ- وجود أطراف في التفاوض.
- ب- موضوع متنازع فيه.
- ج- إرادة ضمنية تعني قبول أطراف النزاع للجلوس على مائدة المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق.
- د- إن التوصل إلى «اتفاق» هو الهدف الذي تسعى كل الأطراف إلى الوصول إليه.

ويمكن في هذا الصدد التفرقة بين المساومة والتفاوض، باعتبار أن المساومة: «عملية استخدام أساليب قصيرة لحمل الطرف الآخر على الإذعان لمطالبه»، وهناك من يرى أن: «عملية المساومة جزء من عملية التفاوض، ووفقاً لهذا الرأي فإذا حدثت المساومة أثناء التفاوض فهذا أمر طبيعي». ويمكن تحديد الفرق بينهما على النحو التالي:

- أ- التفاوض استراتيجية فائز وفائز، أما المساومة فتسفر عن فائز وخاسر.
- ب- ينطوي التفاوض على اهتمامات مشتركة، في حين تنطوي المساومة على اهتمام من طرف واحد.
- ج- التفاوض عملية تعاونية، أما المساومة فهي عملية تنافسية.
- د- يركز التفاوض على الثقة والمعلومات، في حين تركز المساومة على قوة طرف على طرف آخر.

ثانياً: استراتيجيات التفاوض وأساليب تنفيذها

الاستراتيجية التفاوضية هي إدارة كل الجهود والإمكانات المادية وغير المادية واستثمار العوامل المختلفة (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، قانونية، تكنولوجية)؛ لتحقيق المصلحة العليا والأهداف النهائية للعملية التفاوضية.

١- أنواع الاستراتيجيات التفاوضية

توجد أنواع متعددة للاستراتيجيات التفاوضية، ويمكن تحديد أهمها على النحو التالي:

أ- استراتيجية تعظيم الفائدة المتبادلة: تسعى هذه الاستراتيجية إلى إيجاد بدائل وحلول مقبولة لكل أطراف العملية التفاوضية، وتسعى مصر إلى انتهاج هذه الاستراتيجية التعاونية في التعامل مع أزمة سد النهضة حتى تخرج كل الأطراف فائزة.

ب- استراتيجية الهيمنة: تتضمن هذه الاستراتيجية محاولة طرف إقناع الطرف الآخر بقبول حلول وبدائل تحقق مصلحته بالدرجة الأولى، وتتضمن استخدام تكتيكات الضغط والاستنزاف كمحاولة للسيطرة والضغط على الطرف الآخر؛ لتقديم تنازلات.

ج- استراتيجية التسويق: وتقوم على أساس الماطلة، وكسب الوقت، وتفويت الفرص بهدف تعطيل المفاوضات أو إطالة أمدها؛ على اعتبار أن الزمن سيكون هو العامل الأكثر تأثيراً في القضية والوصول إلى الأهداف.

ويمكن القول إنه يمكن استخدام أكثر من استراتيجية في العملية التفاوضية الواحدة، فإحداها تطفو على السطح وتختفي الأخرى، وهكذا.

٢- أساليب تنفيذ الاستراتيجيات التفاوضية

أ- أسلوب الصمت المؤقت: أي أن طرفاً من الأطراف يمتنع عن الرد الفوري ويؤجل الإجابة، ويطلب المزيد باستمرار.

ب- أسلوب المفاجأة: ينطوي على أن أحد الأطراف يفاجئ الأطراف الأخرى ببعض المطالب أو استراتيجية جديدة.

ج- أسلوب الأمر الواقع: وهو أن طرفاً يدفع الطرف الآخر إلى القبول بالوضع الحالي كما هو.

د- أسلوب الانسحاب الهادئ: وفيه ينسحب طرف بعد تحقيق أهدافه وغاياته من التفاوض.

هـ- الانسحاب الظاهري: وهو أن يعلن أحد الأطراف انسحابه في لحظة حاسمة، ومن ثم، يظهر أنه لا يرغب في إكمال التفاوض؛ حتى يجبر الأطراف الأخرى على تقديم تنازلات.

ثالثًا: أسلوب حساب القوة التفاوضية

يمكن تعريف «القوة التفاوضية» باعتبارها القدرة على التأثير في الطرف الآخر. وتُستخدم معادلات مختلفة لحساب القوة التفاوضية، وتوجد معادلة مهمة توضح كيف تُحسب، وهي:

القوة التفاوضية = القوة المادية × الثقل في الواقع × كفاءة التواصل التفاوضي

وتشمل القوة المادية: المال والاقتصاد، والموارد الذاتية، والتمويل الخارجي، وقوة تحمل المفاوضات، وتنوع أساليب الضغط، وكفاءة وفاعلية البيئة المؤسسية، وشبكة العلاقات (التنسيق والترابط) الإقليمي والدولي؛ ومنها بناء التحالفات، والقوة العسكرية.

ويضم الثقل في الواقع: التعبير عن احتياج موضوعي، والتعبير عن رغبة كثيرين، وعدالة وشرعية موضوع التفاوض، وقانونية ومرجعية الكيان، والثقة والمصداقية، والانتشار (عن طريق بناء التحالفات).

أما كفاءة التواصل التفاوضي: فهي تضم توافر المهارات التفاوضية، والمعرفة بموضوع التفاوض من جوانبه كافة، ومعرفة الخلفية السياسية والاجتماعية والنفسية، والقدرة على تعرف طبيعة الطرف الآخر في التفاوض، واستخدام لغة تفاوضية واضحة لتفادي سوء الفهم وتوحيد المصطلحات المستخدمة، والقدرة على تنويع الاستراتيجيات والتكتيكات تبعًا لما يُستجد؛ ومنها بناء التحالفات.

رابعًا: تأثير التحالفات في القوة التفاوضية

التحالف نوع من أنواع الاتفاق على التعاون الإيجابي الموضوعي. وقد يكون التحالف موسعًا أو محدودًا، وعندما تزيد القوة التفاوضية في المعادلة تعطي مؤشرات أنه قد توجد تحالفات متكافئة عززت القوة التفاوضية (لأن بناء التحالفات موجود في العناصر الثلاثة في المعادلة التي أشير إليها). وبناء التحالفات لا يتحقق فجأة، ولكنه

يستغرق وقتًا من أجل تفهم قضية معينة أو التعاطف معها، ويتدرج بعد ذلك؛ وإن توقف عند مرحلة الفهم، فهذا يُعد مكسبًا. فنجد مثلاً ما يعزز التحالفات ويدعم القضية التفاوضية المصرية التغيير الإيجابي في الموقف السوداني عقب ثورة السودان؛ فأصبح ذلك في صالح مصر والسودان معًا. فضلاً عن تحرك مصر تجاه جامعة الدول العربية ومجلس الأمن؛ فقد دفع الاتحاد الإفريقي إلى التدخل في قضية سد النهضة باعتبارها قضية إفريقية بالأساس، بالإضافة إلى الزيارات التي يقوم بها السيد سامح شكري وزير الخارجية المصري لدول عربية وإفريقية وأوروبية، وشرح تفاصيل الموقف المصري كافة فيما يتعلق بسنوات التفاوض الطويلة مع إثيوبيا، والتي من شأنها أن تعزز التحالفات وتدعم العملية التفاوضية.

خامساً: ملف السد الإثيوبي ومسارات التفاوض

المسار الأول: بدأت المفاوضات ثلاثية مباشرة بين مصر وإثيوبيا والسودان، وهذه المفاوضات لم تصل إلى اتفاق، لكن كل فريق فهم النيات والأسلوب والاستراتيجية والتكتيكات الخاصة بالطرف الآخر.

المسار الثاني: عندما توقف التفاوض دخلنا مساراً آخر وهو مفاوضات ثلاثية في وجود مراقبين، وهما (الولايات المتحدة، والبنك الدولي). وهذه نقطة مهمة؛ لأن الولايات المتحدة دولة ذات ثقل، فضلاً عن أن البنك الدولي كيان له ثقله أيضاً؛ وتوصلوا إلى شكل للاتفاق وحدث انسحاب إثيوبي من هذا الاتفاق. وعقب الانسحاب الإثيوبي حدث موقفان مهمان، وهما:

الموقف الأول: موقف إيجابي من السودان عقب ثورة السودان، وهو موقف يصب في المصلحة السودانية؛ لأنهم متضررون من عدم وجود اتفاق يعمل على تأمينهم، ويعد أيضاً دعماً للموقف المصري.

الموقف الثاني: وهو عقد جلسة مجلس الأمن وهذه نقطة قوية جداً من المفاوضات المصري، ومؤثر إلى وجود ثقل مصري عند الولايات المتحدة الأمريكية. ومع توجه مصر إلى مجلس الأمن، طلبت وضغطت إثيوبيا أن تتحول المفاوضات برعاية إقليمية من الاتحاد الإفريقي.

المسار الثالث: المفاوضات برعاية الاتحاد الإفريقي في ظل وجود مراقبين من الأمم المتحدة والبنك الدولي والمفوضية الأوروبية، ومتابعة مجلس الأمن، وهذه نقطة قوة في المعادلة التفاوضية؛ لأن وجودهم له ثقل.

سادساً: الخبرات المصرية السابقة في التفاوض

تمتلك مصر كثيرًا من الخبرات السابقة في العمليات التفاوضية فلديها كثير من الإمكانيات، وخاصة الكفاءات البشرية؛ الأمر الذي يمكنها من التصدي بنجاح لكل القضايا للحصول على حقها. ومن أبرز الأمثلة على ذلك مفاوضات السلام مع إسرائيل وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد، وهذا نموذج مشرف للمفاوض المصري والقيادة المصرية بزعامة الرئيس الراحل محمد أنور السادات، ودعمه في ذلك الشعب المصري. فالشعب الذي يخرج للتظاهر قبل حرب ١٩٧٣ مطالبًا بالحرب من أجل تحرير الأرض، هو نفسه الشعب الذي دعم السادات ليستخدم كل أدواته من أجل إحلال السلام، ولم يطلبه بالعودة إلى الحرب مرة أخرى لتحرير باقي سيناء، ولم يطلب الشعب المصري من السادات الإفصاح عن أساليب أو أوراق الضغط التي سيستخدمها في التفاوض، ولكن كانت ثقة المصريين عالية جدًا بقيادتهم، وأعطوها الفرصة كاملة لتفعيل كل أساليب وأوراق الضغط التي تمتلكها حتى تحقق استرداد كل سيناء.

ومن ثم، لا بد أن ندرك أن المفاوضات في الأزمات الدولية تستغرق وقتًا طويلًا، وهي مفاوضات النفس الطويل، فضلًا عن كونها مفاوضات الهدوء والالتزان من الدولة والشعب معًا (كما حدث سابقًا)؛ لذا على الشعب المصري أن يثق بالقيادة المصرية ويدعمها فيما تتخذه من إجراءات.

وخلاصة القول، تمتلك مصر قوة تفاوضية أفضل من إثيوبيا، ولكن طبيعة الأزمات الدولية أنها تستغرق وقتًا طويلًا. على أن الوقت ليس في صالح مصر، وهذه نقطة سلبية تستغلها إثيوبيا؛ وبالرغم من امتلاك مصر قوة تفاوضية كبرى، لم نتوصل حتى الآن إلى اتفاق. ويمكن إرجاع ذلك إلى الأسباب التالية:

١- قدمت مصر منذ بدء المفاوضات مع الجانب الإثيوبي حتى يومنا هذا كل أوجه المرونة اللازمة من أجل إنجاح المفاوضات، وعلى الجانب الآخر كان هناك تعنت واضح من إثيوبيا، وتسويق واضح للجميع.

- ٢- طبيعة المفاوضات في الأزمات الدولية تستغرق وقتاً طويلاً.
- ٣- استراتيجية إثيوبيا لتأجيل المفاوضات حتى يصبح ملء السد أمراً واقعاً؛ وهذه استراتيجية تنطوي على استفزاز للمفاوض المصري.
- ٤- الاستراتيجية المصرية واضحة تماماً تجاه قضية سد النهضة، ولكنها تعمل في ظل ظروف إقليمية ودولية معقدة، فلا يمكن فصل الدول التي تريد الأذى لمصر عن قضية السد الإثيوبي؛ إذ توجد منصات إعلامية ضد مصر هدفها النيل من المصلحة المصرية، كما أنه لا يمكن فصل محاولة السيطرة على الأنهار التي تنبع من خارج المنطقة العربية في سوريا والعراق عن محاولات السيطرة على نهر النيل.

لذا، نحن في حاجة إلى استراتيجية إعلامية واضحة تعمل على شرح شرعية وقانونية الموقف المصري في قضية سد النهضة ليس فقط للمواطن المصري، لكن أيضاً للمواطن الإثيوبي، والإفريقي، والأوروبي.

سابعاً: أسئلة المتابعين

السؤال الأول: تؤكد إثيوبيا أنها لن تتوقف عن بناء سد النهضة، فما السيناريوهات التي تضعها مصر في مقابل هذا الإعلان؟

نحن نريد نجاح المفاوضات لصالح جميع الأطراف (مصر والسودان وإثيوبيا)، وأن تخرج جميع الأطراف مستفيدة. ويُعد طلب الاتحاد الإفريقي أن تكون المفاوضات تحت مظلته بمنزلة اختبار حقيقي له؛ لأنه سيظهر ثقله أمام إفريقيا والعالم بأكمله في حالة نجاح المفاوضات، فالجميع في حالة ترقب.

وفي حالة فشل الاتحاد الإفريقي في أن يصل إلى مواءمات بين الدول أو اتفاق، سيعود الأمر مرة أخرى إلى مجلس الأمن، وهذا السيناريو سيكون في صالح مصر؛ لأن مجلس الأمن متفهم للموقف المصري باعتباره قانونياً، وقد استنفذت جميع الآليات والأدوات من أجل التوصل إلى اتفاق عادل.

السؤال الثاني: لماذا لم تفرض الولايات المتحدة الأمريكية نفوذها على إثيوبيا حتى تشارك في الجولة الأخيرة من مفاوضات واشنطن التي كان مقرراً التوقيع على الاتفاق فيها؟

تُعد الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الحالة مراقباً للمفاوضات، ومن ثم، فالمراقب يجب ألا يستخدم أي أوراق ضغط على أحد الأطراف، وإلا يفقد مصداقيته كمراقب.

السؤال الثالث: ما مدى تأثير القوى الإقليمية الصديقة لإنجاح المفاوضات؟

ظهر بوضوح موقف الدول العربية الصديقة وموقف جامعة الدول العربية، ومجلس الأمن، بالإضافة إلى موقف الاتحاد الأوروبي؛ وذلك بسبب قانونية ومصادقية الموقف المصري، ويساعد هذا في بناء وتعزيز التحالفات.

السؤال الرابع: متى تلجأ مصر إلى «حل عسكري» للتعامل مع أزمة سد النهضة؟

التفاوض أحد أساليب القوة الناعمة، ومصر تسلك طريق التفاوض من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة. وبالرغم من كل العقبات التي شهدتها المفاوضات بسبب التعنت الإثيوبي، فمن غير الملائم أن يكون هناك حديث عن حلول عسكرية. ولا بد أن يكون لدينا ثقة عالية أن صانع القرار المصري لديه تقديرات موقف صحيحة، وأنه يجب ألا يُعلن عن كل أوراق الضغط في التفاوض.

محاضرة

«الموقف المصري خلال المفاوضات»^(١)

اللواء محمد إبراهيم^(٢)

٧ يوليو ٢٠٢٠

توجد ملفات مهمة عديدة، تتعامل معها مصر في الوقت الراهن بجدية مطلقة ورؤية موضوعية وحسابات دقيقة، ليس فقط فيما يتعلق بأمنها القومي المباشر، ولكن أيضاً ما يرتبط بعلاقاتها الإقليمية والدولية. ويحظى موضوع سد النهضة بقدر كبير من الاهتمام؛ لأنه يرتبط بالأمن القومي المصري. ومن الطبيعي أن أي دولة تدرك وجود مخاطر تهدد أمنها القومي تسارع بالتحرك لدرء هذه المخاطر، فما بالنا ونحن نتحدث عن الدولة المصرية بقدراتها وقوتها وتصنيفها العسكري المتقدم ومكانتها الاستراتيجية؛ فضلاً عن العلاقات المتميزة التي تربطها بمعظم الدول على المستويين الإقليمي والدولي، ودورها التاريخي في مجال حفظ الأمن والسلم العالميين. ومن ثم، جاءت أهمية محاضرة «الموقف المصري خلال المفاوضات». ويمكن رصد النقاط التي تم تناولها من خلال أربعة عناصر رئيسية على النحو التالي:

أولاً: المبادئ التي تحكم موقف مصر في التعامل مع قضية سد النهضة

توجد ثمانية مبادئ رئيسية تحكم موقف مصر في التعامل مع قضية سد النهضة، هي:

المبدأ الأول: قضية السد الإثيوبي بالنسبة إلى مصر قضية أمن قومي من الطراز الأول، وتتعامل معها القيادة السياسية بمنتهى الجدية، وتعتمد على خطوات محسوبة وإجراءات مدروسة.

(١) تأتي هذه المحاضرة ضمن محاضرات نظمها مركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية، بعنوان: «ملف السد الإثيوبي ومسارات التفاوض: رؤى استراتيجية»، يومي ٦ و٧ يوليو ٢٠٢٠.

(٢) نائب المدير العام للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية.

المبدأ الثاني: شكّلت مصر مبكرًا ما نسميه «اللجنة العليا للمفاوضات»، التي تضم ممثلي جميع المؤسسات المصرية المختصة بموضوع المياه؛ حتى يكون لدينا خبراء متخصصون في هذه القضية، وحتى يكون هناك جماعية في اتخاذ القرار.

المبدأ الثالث: النهج الذي التزمت به مصر طوال المفاوضات هو «النهج السياسي»، والمسار الرئيسي للحل هو «المسار السياسي»، ولم تتحدث مصر رسميًا عن الخيار العسكري.

المبدأ الرابع: مصر لم تعترض مطلقًا على قيام إثيوبيا ببناء سد النهضة أو أي سدود من شأنها المساهمة في دعم التنمية الاقتصادية الإثيوبية وتوليد الطاقة، ولكن بشرط ألا يؤدي ذلك إلى الإضرار بحصة مصر المائية التي كفلتها لها القوانين الدولية المتعلقة باستخدام وإدارة الأنهار الدولية والاتفاقيات السابقة. وكانت وجهة النظر المصرية تؤكد دائمًا أن نهر النيل يجب أن يكون مجالًا للتعاون وليس مجالًا للصراع.

المبدأ الخامس: حاولت مصر دائمًا الفصل بين التعامل مع أزمة سد النهضة، والعلاقات المصرية الإثيوبية التي تُعد علاقات تاريخية قديمة، وبها عديد من مجالات التعاون.

المبدأ السادس: قدمت مصر منذ بدء المفاوضات مع الجانب الإثيوبي حتى يومنا هذا كل أوجه المرونة اللازمة من أجل إنجاح المفاوضات.

المبدأ السابع: الاعتماد على التفاوض الثلاثي (مصر والسودان وإثيوبيا)، ولكننا في أعقاب ما حدث والافتناع الواضح لدى الجميع أن ثمة تعنتًا إثيوبيًا، وعدم وصول المفاوضات طوال سنوات طويلة إلى أي نتيجة؛ لذا قررت مصر اللجوء إلى الوساطة في أعقاب تسع سنوات من التفاوض دون جدوى.

المبدأ الثامن: تدخل السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي بنفسه في المفاوضات؛ من أجل إعطائها زخمًا، والتوصل إلى حل، والتقى سيادته برئيسي الوزراء الإثيوبيين (هايله مريم ديسالين وأبي أحمد)، فكانت هناك خطوة رئاسية عليا حتى تُعطى هذه المفاوضات دفعة قوية.

ثانياً: المشهد التفاوضي لأزمة سد النهضة

بدأت إثيوبيا في بناء السد في الفترة التي كانت فيها مصر في حالة سيولة في أعقاب ثورة ٢٥ يناير، حين قام رئيس الوزراء الإثيوبي بوضع حجر الأساس لبناء السد في ٤ إبريل ٢٠١١، فضلاً عن أن إثيوبيا وهي تضع حجر الأساس لم تقم بإخطار مصر (مبدأ الإخطار المسبق) الذي يفرض على إثيوبيا باعتبارها دولة منبع وطبقاً للقانون الدولي أن تحظر مصر بأي إنشاءات تقوم على السد، وتقوم بدراسة الآثار المترتبة على بناء السد، ولكن إثيوبيا قامت بتصريف أحادي لبناء السد؛ ومن ثم، خالفت القانون الدولي. ويمكن في إطار ذلك تحديد المشهد التفاوضي لأزمة سد النهضة على النحو التالي:

١- المشهد التفاوضي المصري

قدمت مصر طوال السنوات السابقة نموذجاً متكاملًا في العملية التفاوضية من أجل أن تُحل أزمة السد بالطرق السلمية في إطار مبدأ التعاون، وليس في إطار مبدأ الصراع؛ ولهذا عندما تولّى الرئيس عبد الفتاح السيسي رئاسة الاتحاد الإفريقي، كان اهتمامه الأساسي هو إرساء مبدأ إنهاء الصراعات الإفريقية بالطرق السلمية، وجذب الاستثمارات العالمية من أجل تنمية القارة الإفريقية.

٢- المشهد التفاوضي الإثيوبي

شهدت العملية التفاوضية الإثيوبية وتيرة واحدة متغيرة شكلاً ومستمرّة موضوعاً، وتراوحت بين المراوغة والادعاءات الباطلة والتعنّت والتشدد، وعدم التعهد بأي التزامات في هذه المفاوضات.

٣- المشهد التفاوضي السوداني

تراوح الموقف التفاوضي السوداني خلال المراحل السابقة بين السلبية فترة والانحياز إلى الموقف الإثيوبي فترة أخرى، ثم أعلن مؤخراً توافقه مع الموقف المصري إلى حد كبير، خاصة فيما يتعلق بضرورة ألا يؤثر بناء السد في حصة دول المصب.

ثالثًا: مراحل التفاوض في قضية سد النهضة

توجد ثلاث مراحل رئيسية في المفاوضات بقضية سد النهضة، هي:

المرحلة الأولى: مرحلة بدء وتأسيس المفاوضات، في مايو ٢٠١١

استبقت إثيوبيا زيارة الدكتور عصام شرف رئيس الوزراء الأسبق والوفد المرافق له بعدة تصريحات وتصرفات يمكن وصفها بالاستفزازية؛ إذ صرح وزير الدولة للاتصالات الحكومية شيميلز كمال، عشية وصول شرف، بأن إثيوبيا ماضية في تنفيذ السد، سواء رحب به المصريون أم لا. وبدأت المفاوضات في نوفمبر ٢٠١١، وشكّلت مصر لجنة دولية مختصة بمراجعة الدراسات الإثيوبية الخاصة بالسد وتأثيراته في دول المصب. وكانت اللجنة مكونة من عشرة أفراد (أربعة خبراء دوليين، وخبرين من كل دولة من الدول الثلاث). قدمت هذه اللجنة في نهاية مايو ٢٠١٣ تقريرًا في غاية الأهمية، وما زالت مصر تستند إلى هذا التقرير حتى يومنا هذا. وينص التقرير على أن الدراسات المختصة بالسد الإثيوبي ينقصها عامل الأمان، كما تُعد دراسات ضعيفة، ولا ترقى أن تكون مناسبة لسد بهذا الحجم. وأعلنت إثيوبيا أنه لا داعي إلى الاستعانة بهذه اللجنة الدولية؛ وبالفعل أنهى عملها.

عندما تولى الرئيس عبد الفتاح السيسي الرئاسة في عام ٢٠١٤، حرص على الدخول في مفاوضات جادة مع إثيوبيا اعتمد فيها على موقف مصر القوي طبقًا للقانون الدولي، ليس ذلك فقط، بل انتهج مبدأ التفاوض بكل شفافية ومصداقية وثقة وحسن نية من منطلق أن الهدف النهائي من عملية التفاوض تمثل في الوصول إلى حلول مقبولة من الطرفين تحقق المصلحة المشتركة. والتقى برئيس الوزراء الإثيوبي في مالا بو - عاصمة غينيا الاستوائية - وأتفق على البدء بمرحلة جديدة للحل السلمي لقضية السد، ثم اتفق على تشكيل لجنة ثلاثية من الدول الثلاث مع وجود مكتبين استشاريين (هولندي وفرنسي) لعمل الدراسات المطلوبة.

واستمرت هذه المرحلة حتى بداية عام ٢٠١٥، ولم تصل المفاوضات إلى أي نتائج أو اتفاق سوى تقرير لجنة الخبراء الدوليين.

المرحلة الثانية: مرحلة التوافق على مبادئ الحل والإجراءات التنفيذية

وقد أسفرت عملية التفاوض في هذه المرحلة عن التوصل إلى «إعلان مبادئ»، وُقِّع في الخرطوم في ٢٣ مارس ٢٠١٥، بين قيادات الدول الثلاث (مصر وإثيوبيا والسودان). وهذا الإعلان اتفاقية إطارية ملزمة لمن وقَّع عليها. ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ فور التوقيع عليها، واشتملت على عشرة مبادئ رئيسية. وهي مبادئ تتحدث في معظمها عن المنافع والمصالح المشتركة، والتعاون وحسن الثقة، وتبادل المعلومات، وتفهم الاحتياجات المائية لدول المصب (مصر والسودان).

ومن الضروري أن نوضح هنا كيف تعاملت إثيوبيا مع الالتزامات المنصوص عليها في إعلان المبادئ، وفي هذا المجال نكتفي بالإشارة إلى النقاط الثلاث التالية:

النقطة الأولى: إن إثيوبيا لم تعبأ بالعديد من المبادئ المهمة الواردة في إعلان المبادئ، من أهمها التعاون والتفاهم المشترك وحسن النيات (المبدأ الأول)، وعدم التسبب في ضرر ذي شأن (المبدأ الثالث)، والاستخدام المنصف والمناسب (المبدأ الرابع)، وهي كلها مبادئ قد أسقطتها إثيوبيا عمداً خلال العملية التفاوضية؛ من أجل فرض مواقفها.

النقطة الثانية: انتهاك إثيوبيا أحد أهم المبادئ المنصوص عليها في الإعلان وهو (المبدأ الخامس) الخاص بالتعاون في الملء الأول وإدارة السد، وذلك من حيث إنها لم تُنفذ توصيات لجنة الخبراء الدولية، كما أنها لم تلتزم بروح التعاون بشأن استخدام المخرجات النهائية للدراسات الموسّعة بها في تقرير اللجنة الثلاثية، خاصة فيما يتعلق بقواعد الملء الأول أو قواعد التشغيل السنوي للسد.

النقطة الثالثة: تعاملت إثيوبيا بطريقة أحادية مع (المبدأ العاشر) الخاص بالتسوية السلمية للمنازعات؛ إذ حاولت أن تنزع من عملية الوساطة المنصوص عليها في هذا المبدأ أي صلاحيات للوسيط، وأن يقتصر دوره على فكرة «المراقبة فقط» دون تقديم أي مقترحات أو حلول وسطى. كما رفضت إثيوبيا في بعض الأوقات إحالة الخلافات التي ظهرت أثناء المفاوضات إلى رؤساء الحكومات أو الدول؛ وهو ما يؤكد أن إثيوبيا لا ترغب في أن تتعرض لأي نوع من المساءلة أو المراجعة من أي طرف بعد توقيع الاتفاق النهائي.

وفي ٢٥ مارس ٢٠١٥، أي بعد يومين من توقيع إعلان المبادئ، توجه الرئيس عبد الفتاح السيسي بنفسه إلى البرلمان الإثيوبي وألقى خطاباً تاريخياً. ركز سيادته خلال الخطاب في مبدأ التعاون والتفاهم المشترك، مؤكداً أن الفرصة سانحة حتى يسجل التاريخ أن أحدًا لم يقصر من أجل ضمان حقوق الشعبين المصري والإثيوبي، وبناء الركائز لمستقبل أفضل للأبناء والأحفاد.

وفي يونيو ٢٠١٨، التقى الرئيس عبد الفتاح السيسي برئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد في القاهرة، وأكد الأخير أن إثيوبيا لن تقوم بأي عمل من شأنه الإضرار بمصالح مصر المائية. وعقب ذلك طلبت مصر مشاركة البنك الدولي في المفاوضات لكن أعربت إثيوبيا عن رفضها.

ومن ثم يمكن القول إن هذه المرحلة في المفاوضات لم تصل إلى نتائج مباشرة، ولكن أهم ما تمخض عن هذه المرحلة هو إعلان المبادئ المهمة، الذي يُعتمد عليه حتى الآن.

المرحلة الثالثة: مرحلة الوساطة

لم تلجأ مصر إلى طلب الوساطة الدولية من فراغ أو بدون مبررات قوية، بل اضطرت إلى اللجوء إلى الوساطة والمطالبة بها من على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد طرح الرئيس عبد الفتاح السيسي القضية أمام المجتمع الدولي كله، حيث تضمن خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها ٧٤ في الأسبوع الأخير من سبتمبر ٢٠١٩، أن المفاوضات المتعلقة بسد النهضة لم تصل إلى أي نتائج، وأن الوقت قد حان لوساطة دولية للضغط على الأطراف لإبداء مرونة في مواقفها المتشددة؛ مؤكداً أن قضية المياه بالنسبة إلى مصر هي قضية حياة ووجود.

في ٢٤ أكتوبر ٢٠١٩، التقى الرئيس السيسي بآبي أحمد على هامش أعمال القمة الروسية الإفريقية بمدينة سوتشي الروسية، وأتفق على استئناف المفاوضات مرة أخرى، وصرح آبي أحمد أنه يقبل الوساطة الروسية بشرط أن تكون وساطة سياسية. وفي هذا الصدد يمكن تحديد أهم ملامح هذه المرحلة فيما يلي:

١- إن الوساطة منصوص عليها في (المبدأ العاشر) من إعلان المبادئ، ومصر لجأت إلى الوساطة بعد تسع سنوات من المفاوضات دون جدوى.

٢- تنوعت الوساطة لتضم دولتي (الولايات المتحدة الأمريكية، والسودان) ومؤسسة (البنك الدولي)، ومنظمة (مجلس الأمن). ومن خلال الوساطة توصلوا إلى اتفاق مكتوب لم يكن ينقصه سوى التوقيع، ولكن للأسف رفضت إثيوبيا التوقيع. وتم اللجوء إلى مجلس الأمن وفقاً للمادة ٣٥» من وثائق الأمم المتحدة، والتي تنص على «لكل عضو من الأمم المتحدة أن ينبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أي نزاع أو موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعاً؛ لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر». وبالرغم من أن مجلس الأمن غير مختص ببحث قضايا المياه، فهو مختص ببحث كل ما يتعلق بتهديد السلم والأمن الدوليين.

٣- يكون التركيز في مرحلة الوساطة في قواعد ملء وتشغيل السد في النواحي الفنية والقانونية حتى لا تتجه إثيوبيا إلى الملء بمفردها. توجد أربع محطات رئيسية في مرحلة الوساطة يمكن تحديدها على النحو التالي:

١- الوساطة الأمريكية والبنك الدولي

حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على التعامل بسرعة وإيجابية مع المطالب المصرية بشأن الوساطة الدولية في مشكلة سد النهضة؛ إذ أصدر البيت الأبيض بياناً واضحاً يدعم المفاوضات ويطلب الأطراف بالتوصل إلى اتفاق على قواعد ملء وتشغيل السد بما يحقق المصالح المشتركة للدول الثلاث، ويحافظ على حقوقها في التنمية مع احترام حقوق الطرف الآخر في المياه. وسرعان ما تحول هذا البيان إلى آلية عمل حين دعت وزارة الخارجية الأمريكية وزراء الخارجية والري لمصر وإثيوبيا والسودان إلى اجتماعات في واشنطن. وبالفعل عُقدت اجتماعات والتقى بهم الرئيس الأمريكي ترامب بنفسه في يناير ٢٠٢٠، وشجعهم على ضرورة التوصل إلى اتفاق. وعقدت لقاءات برئاسة وزير الخزانة الأمريكي «ستيفن منوشن»، بالإضافة إلى عدة اجتماعات على المستوى الفني لمناقشة تفاصيل قواعد ملء وتشغيل سد النهضة، بما في ذلك الإجراءات التي يتوجب على إثيوبيا اتخاذها خلال مرحلتي الملء والتشغيل للحد من آثار الجفاف والجفاف الممتد. وصيغ اتفاق بناءً على الاجتماعات السابقة التي حضرها الأطراف الثلاثة. وفي ٢٢ فبراير ٢٠٢٠، التقى الرئيس عبد الفتاح السيسي بالمبعوث

الخاص لرئيس الوزراء الإثيوبي وهو رئيس الوزراء الإثيوبي السابق «ديسالين»، ولكن لم يثمر اللقاء عن شيء. وفي ٢٨ فبراير ٢٠٢٠، وقّع وزير الخارجية سامح شكري على الاتفاق تأكيدًا على حسن النية المصرية، في حين لم تحضر إثيوبيا مطلقًا، والسودان حضرت ولكنها لم توقع على الاتفاق. ومن ثم، عقب فشل الوساطة الأمريكية والبنك الدولي، قام السيد سامح شكري وزير الخارجية المصري بجولة طويلة في دول عربية وإفريقية وأوروبية، وشرّح تفاصيل الموقف المصري كافة فيما يتعلق بسنوات التفاوض الطويلة مع إثيوبيا.

٢- الوساطة السودانية

تُعد السودان طرفًا في قضية سد النهضة، وعندما تنتقل من كونها طرفًا في التفاوض إلى طرف وسيط، إذن فنحن أمام أمر جدي ومهم. ويعد تغير موقف السودان أمرًا إيجابيًا؛ لاقتناعها اقتناعًا كاملاً أن السد الإثيوبي بهذا الحجم والشكل سيؤثر في الأمن القومي المائي السوداني. كما تحدثت الدراسات الخاصة بأمان السد على أنه في حالة انهيار السد ستغرق الخرطوم، وستؤدي إلى كوارث كثيرة في السودان ومصر. ومن ثم، تحركت السودان للحفاظ على مصالحها، ودعت إلى استئناف المفاوضات ووافقت مصر، وبدأت المفاوضات واستغرقت عشرة أيام برعاية السودان، ولم يتغير الموقف المصري (اتفاق ملزم، وعادل، ومنصف، ومتوازن، ولا يجوز على حقوق مصر المائة). وأكدت السودان أنه لا ملء دون اتفاق، لكن السودان قدمت لأول مرة مقترحًا متكاملًا من ١٥ مادة، يشتمل على كل ما يتعلق بأزمة السد، وطرحته على الأطراف، ولكن إثيوبيا رفضت هذا المقترح، وقدمت بدلًا منه مقترحًا مستفززًا للغاية يعبر عن المصالح الإثيوبية وحدها؛ ومن ثم، توقفت المفاوضات بعد فشلها.

٣- وساطة مجلس الأمن

في ١٩ يونيو ٢٠٢٠، قدمت مصر شكوى رسمية لمجلس الأمن، وطلبت منه التدخل حتى لا تقوم إثيوبيا بملء السد بإجراءات أحادية. وعلى الجانب الآخر، قدمت إثيوبيا مذكرة واتهمت مصر بالتعنت، وأنها السبب في إفشال المفاوضات، بالإضافة إلى عدم اعترافها بالحقوق التاريخية لمصر، وقدمت السودان مذكرة لمجلس الأمن وطلبت أن يتدخل المجتمع الدولي حتى لا تبدأ إثيوبيا بملء السد؛ ومن ثم، تدخل الاتحاد الإفريقي عقب اللجوء إلى مجلس الأمن وطلب عقد قمة إفريقية مصغرة مكونة من

الاتحاد الإفريقي والدول الأعضاء في مكتب الاتحاد الإفريقي مع الدول الثلاث (مصر وإثيوبيا والسودان).

وفي ٢٦ يونية ٢٠٢٠، أعلن الاتحاد الإفريقي أنه تولى موضوع مساعدة الأطراف الثلاثة في موضوع سد النهضة الإثيوبي، وأبلغ مجلس الأمن الدولي أن المسألة أصبحت قيد النظر بواسطة الاتحاد. وأوضح الاتحاد في بيان عقب عقد قمة - عن بعد - دعا إليها رئيس الاتحاد الإفريقي الحالي، رئيس جنوب إفريقيا، ماتامبلا سيريل رامافوسا، أنه رفع التمثيل في اللجنة الثلاثية التي تضم كلاً من مصر والسودان وإثيوبيا، لتضم خبراء من الاتحاد الإفريقي كمراقبين ليساعدوا الأطراف الأساسية في الوصول إلى حلول للمسائل العالقة بينهم والتوصل إلى حل مُرضٍ للجميع؛ على أن يُرفع تقرير إلى مجلس الأمن بما تم التوصل إليه، ولكن ظل الموقف الإثيوبي على تعنته كالعادة.

٤- وساطة الاتحاد الإفريقي

في ٣ يوليو ٢٠٢٠، بدأت المفاوضات برئاسة الاتحاد الإفريقي واستمرت دون جدوى. وحدث تغيير تكتيكي حيث بدأ المراقبون (الوسطاء) في الجلسات مع كل طرف على حدة، ولم تحقق المفاوضات أي جديد على المستويين الفني والقانوني.

رابعاً: السيناريوهات المستقبلية لقضية سد النهضة في الفترة المقبلة

السيناريو الأول: في حالة فشل المفاوضات برئاسة الاتحاد الإفريقي، سيكون اللجوء إلى مجلس الأمن مرة أخرى.

السيناريو الثاني: قد تتحول الأزمة إلى محكمة العدل الدولية، ولكن هذا يشترط موافقة جميع الأطراف على ذلك.

خلاصة القول: إن مصر تتحرك على المسار السياسي، ليس من منطلق الضعف، بل لتؤكد للعالم أنها دولة تحترم القانون الدولي، وتلتزم بكل اتفاق وقّعت عليه، وحرصت على استقرار المنطقة، وساعية إلى إنجاح الجهود السياسية. ويجب أن يعي المجتمع الدولي كله أن مصر لم تدخر وسعاً في العمل على إنجاح الجهود السياسية. ولكن في حالة الفشل التام لهذه الجهود، واستمرار التعنت الإثيوبي؛ فإننا أمام قضية

تعد بالنسبة إلى مصر قضية حياة ووجود، ليس للأجيال الحالية فقط، وإنما للأجيال القادمة. ومن ثم، فلا مجال أمام مصر إلا أن تحافظ على حقوقها المائية بالشكل الذي تراه مناسباً، وبما يكفله لها القانون الدولي.

خامساً: أسئلة المتابعين

السؤال الأول: هل تقف إسرائيل وراء التهرب الإثيوبي من التوقيع على اتفاق واشنطن؟

يجب ألا نتعامل مع إسرائيل باعتبارها الدولة العظمى التي تحرك المنطقة والعالم، فبالرغم من وجود علاقات إثيوبية إسرائيلية، فالعلاقات المصرية الإثيوبية تُعد علاقات قديمة وممتدة، ولكن إثيوبيا تخشى أنه في حالة توقيعها على الاتفاق فلن تستطيع التنصل من التنفيذ.

السؤال الثاني: هل سيشهد موقف السودان تحولاً نوعياً لصالح مصر؟ أم هل ستبقى وسيطاً؟

بالفعل تحول الموقف السوداني؛ لأنه أدرك خطورة بناء السد الذي ينقصه عامل الأمان.

السؤال الثالث: هل لجوء مصر إلى حل عسكري في حالة فشل المفاوضات سيكون مدعوماً دولياً؟

إن المجتمع الدولي أصبح على دراية بتفاصيل أزمة سد النهضة، ولديه اقتناع بقانونية وشرعية الموقف المصري، ولكن يجب عدم الحديث عن حل عسكري في الوقت الراهن. ولا تزال مصر متمسكة بالحل السياسي العادل والمنصف الذي يحقق مصالح كل من إثيوبيا والسودان ومصر.



ISBN 978-977-452-582-9